الأنظمة العربية وسياسات تحديث التسلط

Arab regimes and policies of renewing authoritarian

نورالدين حتحوت [1]، صباح كزيز [2]

[1] جامعة محمد خيضر – بسكرة (الجزائر)، nour_hathout@yahoo.fr

[2] جامعة محمد خيضر – بسكرة (الجزائر)، frkezizsp@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/01/12 تاريخ القبول: 2021/01/25 تاريخ النشر: 2021/04/30

ملخص:

لقد أكدت التجربة العربية خلال العقود الأخيرة أنه عندما تنخفض السياسة من مستوى العام إلى مستوى الخاص، الحزبي الضيق، المكتفي بذاته، تكون المجتمعات قد انتهت عن إنتاج السياسة، وتكون عملية تهميشها قد بلغت مداها، من خلال إخضاعها بوسائل القهر البوليسية، سياسة لطالما استمدت استقرارها من لا من الشرعية، ولما كانت الدولة التسلطية العربية قد ألغت دور المجتمعات العربية في السياسة، فإن الحراك كان تحركا نحو الديمقراطية المفقودة، الأمر الذي فرض على باقي الأقطار المسارعة لإنتاج وإخراج سياسي جديد من خلال عمليات إصلاح قبل أن تُلغى الدول، وهو ما تنتهي إليه الدراسة من خلال رصد أهم مقومات تلك الأنظمة وأساليبها في إعادة إنتاج نفسها.

كلمات مفتاحية: التسلطية، التحديث، الإصلاح، الحراك، الثورة.

Abstract:

In recent decades, Arab experience has shown that when politics falls from the level of the year to the narrow. self-contained, narrow party level, societies have ceased to produce politics, and their marginalization has reached its limit by subjecting them to police repression, a policy that has long been stabilized from fear rather than legitimacy, As the Arab authoritarian state abolished the role of Arab societies in politics, mobility was a movement towards lost democracy, forcing other countries to produce new political output through reforms before states were abolished.

Keywords: authoritarianism, modernization, reform, movement. revolution

المؤلف المرسل: نورالدين حتحوت، **الإيميل:** nour_hathout@yahoo.fr

مقدمة:

عندما يعجز أي نظام سياسي من خلال مؤسساته الرسمية وغير الرسمية على استيعاب التطورات السياسية والتكيف معها، وعن استقبال التطورات الاجتماعية واحتوائها، يصبح كل ذلك مبعث ودافع للأزمات ولنمو حركات الرفض السياسي والاجتماعي لمخرجات ذلك النظام أولا، ومن ثم التعبير عن نفسها في مختلف أشكال الاحتجاج وخروجها عن الأطر المؤسسية والحزبية في النهاية.

ذلك ما حدث في دول الربيع العربي والتي عاشت إرهاصات سياسية واقتصادية واجتماعية جعلت منها أنظمة عاجزة غير قادرة على تحقيق الاستقرار السياسي أو المحافظة عليه بسبب تقادم أفكارها وإيديولوجيتها وأساليبها في ممارسة السلطة ومختلف أشكال الفعل السياسي، مع بعض التباينات من دولة لأخرى تأثرا بالسياق السياسي والاجتماعي الذي تعيشه كلٌ منها، ورغم ذلك تبقى العوامل المشتركة التي تجمع بين تلك الأنظمة أكبر من نقاط التباين فيها، الأمر الذي ينذر بمخاطر انتقال عدوى الاحتجاجات خارج الأطر المؤسسية، من تلك العوامل انهيار قدرات تلك الأنظمة بما يحول بينها وبين القدرة على تحقيق التوازن المطلوب مع البيئة الاجتماعية، ولجوء كثير منها ومسارعتها للمبادرة بإصلاحات ظاهرها إعادة بعث نفس جديد للعمل السياسي، في حين يبدو باطنها يعبّر على تعزيز سلطاتها وإحكام سيطرتها من خلال بناء أجهزة وحكم جديدين، هذا بالإضافة لاشتراك غالبية تلك الدول في خصائصها الاجتماعية كظواهر الفساد الإداري والمالي، غياب العدالة الاجتماعية، انتشار البطالة، التهميش الاقتصادي والاجتماعي، مشكلة الأقليات وأزمة الهوية وغيرها.

وعليه تحاول هذه الدراسة الإجابة عن سؤال جوهري مفاده: **كيف ساهمت الانتكاسة الديمقراطية في تكريس سياسة تحديث تسلط الدولة الوطنية كخيار استراتيجي في ظل التحولات الراهنة؟**

في نفس السياق المنهجي ولتوضيح أكثر للإشكالية تحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية:

- إلى أي مدى كرست عمليات الإصلاح السياسي قدرة الدولة الوطنية على تجديد نفسها؟
- هل الانتكاسة الديمقراطية في بعض الأقطار العربية كانت مبررا لإستراتيجية تحديث التسلط كخيار؟
- هل للإبعاد الدولية والإقليمية دور في بقاء واستمرار الوضع الراهن ومقاومة التغيير؟

يكون ذلك من خلال معالجة ثلاث فرضيات فرعية تشكل محاور الدراسة، والتي تحاول في مجملها تفكيك الإشكالية بغية استشراف مستقبل الدولة العربية واحتمالات تفككها، وهي:

- يؤدي انهيار قدرات النظام السياسي إلى زيادة احتمالات تفكك الدولة الوطنية.
- استمرار إستراتيجية تحديث التسلط بدلا من سياسة التحديث كفيل بانهيار العقد الاجتماعي بين النخبة والمجتمع.
- يعبر السلوك الاحتجاجي المستمر عن تفاقم الأزمات المجتمعية والتي قد تصل حد الترهيب والعنف.

أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من أنه ولفهم الواقع الجديد للأنظمة العربية، وتبيان أسباب وظروف قدرة تلك الأنظمة على التكيف وتجديد نفسها بصيغ جديدة، وظهورها بصبغة ديمقراطية شكلية هدفها إحكام سيطرة الدولة على المجتمع بطرق تتماشى وطبيعة التحولات الداخلية والإقليمية الحاصلة، وعلى ذلك وجب البحث في طبيعة التحولات الراهنة وظروف وأساليب الدولة الحديثة في التكيف وفي إعادة تجديد نفسها.

المنهج المستخدم:

يعتمد البحث على مبدأ التكافؤ المنهجي والذي يقضي باستخدام مجموعة مناهج تتلاءم وطبيعة البحث، والتي تسعى لتشخيص وتقييم تجربة التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي عبر متابعة تطور الأحداث المسببة للتمكين من تحديد النظام التسلطي، وكذا من خلال الارتكان لبعض النماذج على سبيل المقارنة بعد استخلاص سمة الأساس منها .

أولا: نهاية عصر الهيمنة الشمولية

يعزو معظم الباحثين والمهتمين بالشأن العربي استقرار الأنظمة العربية في وجه التغيير إلى عاملين أساسيين: قيام الأجهزة العسكرية والأمنية بممارسة أنشطتها وتنفيذ واجباتها المرتبطة ارتباطا كليا بالأنظمة الحاكمة، غير أن مراجعة أولية لما حدث خلال الثورات العربية أظهر خطأ تلك الفرضية نسبيا نظرا إلى الطريقة التي ردت بها بعض الجيوش على الاضطرابات. والثاني يتمثل بسيطرة الدولة على الاقتصاد، ومن

جهة أخرى فإن خصخصة الاقتصاد وتشجيع الاستثمار الأجنبي أديا إلى تفاقم حالات الفقر والتفاوت الاجتماعي، مما عقد من المشكلات السياسية والاقتصادية للحكومات، رغم أن هذا لم يكن متوقعا أن تُعرض الأنظمة للانهيار. [1]

ذلك أنه من الناحية التاريخية جعل النظام التسلطي العربي من استلام السلطة والتفرد بها هاجسه الأول[2]، فأنتج سلوكا يستبعد المشاركة أو الائتلاف أو القبول بسقف يعلو البناء الإيديولوجي للحزب الحاكم، الأمر الذي أفقد تلك الأحزاب القدرة على التكيف السلس مع الواقع المخالف الذي لم تعهده، أو الإقرار بمعارضة سياسية لها كامل الحق في استلام السلطة، هذا الوضع قاد إلى تغييب التنوع داخل الأحزاب الشمولية العربية وأضعف سلوكها الديمقراطي في علاقاته الخارجية، وأوهن حسها التعددي على مستوى الأداء السياسي العام، وعلى الرغم من التحولات الكبرى التي شهدها العالم عقب نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، فإن الأحزاب الشمولية العربية ظلت عاجزة عن استيعاب تنوعات المجتمعات العربية أو احتضان تلوناتها السياسية والإيديولوجية[3].

لقد كانت الأنظمة العربية الحاكمة من خلال أحزابها الشمولية العقبة الرئيسية تجاه نمو المجتمع المدني أو أحزاب سياسية حقيقية فاعلة تراعي حقيقة الاختلاف المجتمعي، وهو ما جعل الحزب الشمولي الحاكم في أكثر من بلد عربي في موقع مواجهة مع المجتمع الذي يرفض الانسجام مع النزعة الشمولية للحزب الحاكم الطامسة لتموجاته والمعطلة لتطلعاته الديمقراطية، وبين الحزب الشمولي الذي يطالب تلك المجتمعات بعقيدة إيديولوجية شمولية موحدة[4].

بذلك يعد تحديث النظام التسلطي هاجس رئيسي للحاكم العربي، فالنظام لا يعمل على حماية نفسه عبر ضمان الحقوق والحريات الفردية والجماعية، ونشر قيم العدالة والمواطنة والتنمية المستدامة بل يستند في ذلك إلى تكريس آليات القمع، فالحاكم يسعى للبقاء و الاستمرارية في السلطة أطول فترة ممكنة، ويمارس كل أشكال التسلط لضمان الاستقرار الداخلي، وتأمين الوراثة من الآباء إلى الأحفاد، من هنا يجد الفرد أو المواطن نفسه عاجزا عن القيام بأي دور فاعل في عملية التغيير السياسي والاجتماعي، من منطلق أن النظام التسلطي العربي ما يزال يخوض معركة مفتوحة ضد ثقافة التغيير.[5]

وقد اصطدم التحرك نحو الديمقراطية في الوطن العربي والذي جاء كثمرة وليدة لأزمات سياسية واقتصادية واجتماعية داخلية ضاغطة، لا وليدة برامج وخيارات سياسية ومجتمعية محددة، بذات العقبات البنيوية في ظل انقطاع المجتمع عن مجاله السياسي الذي كان قد أنتج ذاته فيه، وتموضع السياسة في الدولة التسلطية العربية لكي تصبح حكرا على السلطة الحاكمة، وتكون بذلك إزاء فضائيين متحاربين فضاء الدولة التسلطية وحزبها الحاكم وأحزاب المعارضة الدائرة في فلكها، وفضاء الشعب، في ظل غياب مجتمع مدني قائم على بنية قوية ويقيم علاقات تكافؤ مع مجتمع سياسي متكامل.

وأمام مخاوف الدولة التسلطية العربية من مسار الديمقراطية الحقيقية لجأت إلى تبني ديمقراطية شكلية هدفها إحكام سيطرة الدولة على المجتمع بطرق مرنة من خلال جذب الأفراد، والجماعات، والنقابات، والأحزاب السياسية، والمهن الحرة وإلحاقها بالدولة، وقد نجحت في تحديث أجهزة الدولة التسلطية بوضوح في الدول التي تسيطر على الاقتصاد الريعي، وتتحكم بمراكز الإنتاج الأساسية وطرق توزيعه على المناصرين لها وحرمان المعارضة منها. ولم تنجح تلك السياسة إلى حد ما في الدول التي يتمتع فيها القطاع الخاص بنوع من الحرية التنافسية التي تجعله عصيا على الخضوع، بذلك يكون النظام التسلطي قد نجح في السيطرة على مؤسسات المجتمع الأهلي ومؤسسات المجتمع المدني، عبر مختلف وسائل الترغيب والترهيب، وإلحاقها قسريا بأجهزة الدولة التسلطية.[6]

كل ذلك يقف وراء الفشل في التحول من الاستبداد إلى الديمقراطية، وهو ما مكّن الدولة العتيقة من المبادرة والفعل على حساب قوى التغيير، مع محاولات مستمرة لاحتواء الأزمات سياسيا، رغم أن كثير من تلك المحاولات تواجه التعثر والجمود بل والتراجع في بعض الحالات سواء في دول الربيع أو دول الجوار، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء التغيرات المتلاحقة في موازين القوى بين أطراف الأزمة المباشرين أو غير المباشرين، أو نتيجة استقواء بعض الدول من خلال سياسة تخويف الشعوب بنتائج أمنية وخيمة.[7]

كل ذلك يبقى أحد أهم الأسباب التي تدفع النظام العربي في جملته نحو مساعي مختلفة من التحديث والإصلاح الداخلي، وعلى الرغم من العقبات الأمنية والاقتصادية وغيرها، إلا أن ذلك لم يثن الأنظمة المركزية عن طرح رؤى وخطوات إصلاحية وتحديثية وأطلقت مشروعات للإصلاح والتنمية وسط التحديات السابقة نفسها[8].

ثانيا: سياسة الإصلاح واستراتيجية تحديث التسلط

عند تتبع طبيعة أنظمة السلطة التي نشأت في المجتمعات العربية عبر التاريخ، يتضح لنا مدى تميزها بظاهرة التسلطية كشكل من أشكال العلاقة بين الحاكم والمحكومين، فالتسلط كنمط من أنماط ممارسة السلطة يصف الوضع الذي يستحوذ فيه فرد أو مجموعة من الأفراد على الحكم دون الخضوع لأي قاعدة أو قانون، ودون أي اعتبار لجانب المحكومين، وما يميز هذا النمط من العلاقات بين أداة الحكم والمحكومين هو تدني درجة المشاركة السياسية وتقييد الحرية الفردية وحضر كافة المؤسسات التشريعية، كما يتجسد التسلط في الممارسات القسرية للحكومات التي تختلف باختلاف أهدافها وأساليبها المختلفة، ففي حين يحاول بعضها تغيير الواقع وفقا لجملة من المبادئ التي يقررها من بيدهم السلطة، فإن البعض الآخر يهتم أساسا بتركيز السلطة وممارستها بصورة بهيمية وقاسية [9]، بمعنى أن هذا النوع من الأنظمة يكون الحكم الاستبدادي مبنيا على تسيد الدولة البيروقراطية على المجتمع من خلال قدرتها على تنسيق البني التحتية بحيث تخترق المجتمع المدني بالكامل وتجعله امتدادا لسلطتها، وتحقق بذلك الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع [10].

إزاء الاستبداد والتسلطية، يبدو أن هناك شبه اتفاق على الاختيار الديمقراطي باعتباره الأسلوب الأفضل والمقبول من الجميع في تدبير الشؤون العامة، ولإدارة المرحلة الانتقالية في دول الربيع العربي، أو لتجنب مخاوف السقوط ومحاولة تدوير السلطة بالنسبة لباقي الدول، بل وحتى من جهات لا تنفك تنتقد خلفيته الثقافية وسلبياته، وسواء حركت الشعار اعتبارات تكتيكية من بعض التيارات، أو قناعات فكرية وسياسية واضحة لأخرى، فإن جل الأطراف السياسية من محركي الاحتجاجات أو من جهات لا تزال تتشبث بالسلطة وتمتلك ما يلزم من الوسائل والقوة للتحايل على عملية الانتقال إلى مجال سياسي مختلف، تتقدم غالبية تلك الأطراف بوصفها ممثلة للديمقراطية، بما تفترضه الأخيرة من بدائل ممكنة لتجاوز أنظمة القهر والاستبداد.

الظاهر أن تلك الأنظمة بدأت تكشف عما تملكه من إمكانيات هائلة في تجديد مقوماتها وإعادة إنتاج نفسها حسب السياقات ونوعية الصراعات المجتمعية، فالأسلوب الميكيافلي في التعبير وتسيير الأزمات الداخلية الاجتماعية والسياسية يطغى حاليا على إدارة خلافات السلطة ومجتمعاتها، فالكفاح هو أفضل

طريقة لفض النزاع بل والطريقة الوحيدة الممكنة. النزاع عنده مواجهة بين قوى تتطلع إلى المحافظة على السلطة وأخرى تريد الاستيلاء عليها، وفض النزاع أي تحييد المواجهة وخلق شروط السلم لا يمكن أن يكون إلا نتاج مواجهة حادة بين تلك القوى، أي استعمال العنف لانتزاع السلطة.[11]

فمع انطلاق ثورات الربيع العربي، بادرت النظم الحاكمة في كثير من البلدان العربية حال الجزائر والمغرب والأردن وعمان والسعودية والبحرين وغيرها باتخاذ خطوات سريعة على طريق الإصلاح السياسي، فضلا عن بعض الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية بهدف استيعاب المطالب الشعبية، وهي ذاتها المطالب التي عصفت بنظم تسلطية عتيدة عمّرت في الحكم لعقود طويلة كما هو الحال في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا، رغم ثبات فشل تجارب التحول الديمقراطي من أعلى والتي بادرت بها النخب الحاكمة في السابق، إذ تم هندسة تلك التجارب الإصلاحية على نحو يعزز قدرة هذه النخب على الاستمرار في السلطة، لذا يصفها البعض بعملية تحديث للتسلطية عوض أن تكون تحولا ديمقراطيا حقيقيا، ومع ظهور مآلات الثورات العربية ونتائجها المدمرة، كان ذلك بمثابة حافز نظم عديدة نحو الاستمرار في نهج تحديث التسلطية السياسية بالجمع بين بعض المؤسسات والإجراءات الديمقراطية من ناحية، والعناصر والمكونات التسلطية من ناحية أخرى[12].

فعلى صعيد الممارسة السياسية سمحت هذه النظم بالتعددية الحزبية بل وإقرارها دستوريا مع فرض قيود سياسية وإدارية وأمنية متنوعة على النشاط الحزبي وصل في كثير من الحالات حد إفراغها عمليا من محتواها، والانتظام في إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية مع التدخل بأشكال مختلفة للتأثير في نتائجها قصد إقرار أمر مرغوب على النحو الذي يُفرز برلمان موالي ويجهض مبدأ التداول السلمي للسلطة على مستوى العملية السياسية، والسماح بتأسيس منظمات مجتمع مدني مع فرض نوع من الوصاية عليها من جانب أجهزة الدولة ومؤسساتها، إقرار حرية الصحافة ومنح تراخيص لتأسيس وسائل الإعلام الخاصة والمستقلة مع فرض قيود متنوعة عليها بل وإنشاء سلطات ضبط للقطاع، التشديد على حقوق الإنسان في الوثائق الدستورية الجديدة المواكبة لموجة التغيير مع انتهاكها بأشكال مختلفة في الواقع، الإقرار باستقلال القضاء مع إيجاد أشكال من القضاء الموازي الذي لا تتوافر فيه شروط ومتطلبات المحاكمات العادلة، فضلا عن التدخل بأشكال مختلفة في شؤون القضاء بل والاستهانة من جانب بعض الحكومات بالأحكام القضائية الصادرة ضدها.

يُظهر ذلك جليا محاولة عديد من الأنظمة العودة لشخصنة النظام بل وشخصنة أيديولوجياته، بحيث تصور لشعوبها أن غياب تلك الأنظمة سيكون سببا في انتكاستها والعدول عن مكتسباتها، وبذلك استطاعت النخب القديمة تقديم نفسها في حلة جديدة ظاهرها تحقيق قدر من الانفتاح على المجتمع، وتحقيق قدر من المشاركة والالتفات للمطالب الاجتماعية والاقتصادية العادلة، أما باطنها فهي محاولة التكيف مع مقتضيات المرحلة ومقاومة التغيير بتلك الإجراءات، وجعل قوى التغيير عاجزة عن فرض سيطرتها بل وحتى رؤيتها، مع إزاحة كل صوت مخالف ومصادرة أسباب قوته، وتكريس ظاهرة التحزب على حساب الحزبية مع تكريس التشرذم والانشقاق بين القائم منها، ما يجعل من قدرة التعبئة والحشد الجماهيري حكر بيد السلطة الحاكمة [13].

وتطرح النظم الحاكمة عدة ذرائع لتبرير الانتكاسة الديمقراطية ونهج تحديث التسلطية أهمها أولوية حفظ الأمن والاستقرار خاصة مع موجة الإرهاب التي تشهدها المنطقة، إضافة إلى فشل ثورات التغيير في ليبيا وسوريا واليمن، والتدهور الحاصل على مستوى تلك الدول والتي أضحت مهددة في وجودها ككيانات سياسية، يقدم كل ذلك للنظم الحاكمة مبررات لتأجيل الديمقراطية.

كما أسست عديد من الأنظمة العربية الراهنة لعلاقة جديدة تسبق أي حركة جماهيرية للإصلاح السياسي عبر بعض علامات الإصلاح الاجتماعي وبعض البرامج المعقولة للتنمية الاقتصادية تحتوي أجندة للعدالة الاجتماعية، وإقرار المشاركة والمساءلة والشفافية وحكم القانون، ومحاولة بعث الحس الوطني وتجاوز الصراعات المذهبية والطائفية التي استشرت في الجسد العربي، في محاولة من تلك الدول تجاوز أزماتها وتطوير أدوات رقابة تمنع تكرار ما حصل عبر استخدامها لقمع حرية التعبير لأي فئة كانت [14].

ما لا شك فيه أن فهم ظاهرة الحكم التسلطي كأسلوب في الحكم، وكشكل معاصر من أشكال الإستبداد التقليدي، يرتبط بفهم معنى ومصطلح الدولة التي تجسده، أي أنه يتصل بالدولة وترتيباتها المؤسسية (أي علاقتها بالمجتمع)، وليس الحاكم فقط من حيث إساءته استعمال سلطاته فرغم موجة الإنفتاح السياسي التي عرفها العالم العربي ولازال يعرفها، يبدوا أنه تظل الدولة التسلطية أحد أبرز السمات السياسية للمنطقة، فهي تنفرد بمجموعة من الخصوصيات تجعلها تختلف عن باقي الدول في العالم المعاصر. ومن أهم مميزات الدولة التسلطية في المشرق العربي، أولا تعاني من أزمة الشرعية، كما تقوم على أساس احتكار مصادر القوة والسلطة في المجتمع بإختراق المجتمع المدني، وسعيها عبر آلتها القمعية لصيانة الإذعان الإجتماعي.

إن عوامل تجذر التسلطية في الواقع السياسي العربي والفشل في التحول من الاستبداد إلى الديمقراطية هي نفسها التي مكنت النخب الحاكمة من تحديث التسلط، ويعود ذلك إلى درجة النمو الاقتصادي وأهمية العائدات النفطية التي مكنت بعض الدول من قدرات عالية على امتصاص الأزمات السياسية والاجتماعية، بالإضافة لنمط التضامن الميكانيكي السائد في المجتمعات العربية، وطبيعة العلاقة السلطوية السائدة، والمعطى الثقافي ومستوى التعليم، ودرجة تأسيس السلطة، كلها مؤشرات قلصت من حدود مفاهيم الانتقال الديمقراطي في مجابهة الواقع العربي، وأصبحت التسلطية في هذه البلدان هي الأصل لا الاستثناء، الأمر الذي أدى إلى استقرار التسلط والذي بدوره طور قدرات فائقة على المناورة وعلى إعادة إنتاج نفسه[15].

كلها إذن إجراءات أسست لما بات يُعرف بالنظم السياسية الهجينة، أو الهجين السلطوي الديمقراطي، وهو مصطلح يطلق على هذه النوعية من النظم والتي باتت تشكل ملمحاً بارزا للتطوير السياسي في المنطقة العربية، وتتخذ لنفسها مسميات عدة من قبيل "شبه الديمقراطية" أو " السلطوية التنافسية" وغيرها.

إن تصاعد الصراعات الدينية والطائفية والعرقية والقبلية، واتجاه بعض المجتمعات نحو الانقسام والتشظي جعل من احتمال تفكك تلك الدول خطرا قائما، فعندما تعجز الدولة عن القيام بوظائفها الرئيسية تتصاعد ظاهرة الصراعات الطائفية بكل ما يتخللها من عنف، فهذا البروز المكثف للطائفية في مجتمعاتنا العربية يعد عاملا من العوامل المفسرة لإخفاق الدولة الوطنية في بلورة وعي وطني جامع لا يلغي التعدد بل يصهره في داخل هوية واحدة ، و يمكن إرجاع سبب تفكك المجتمع إلى احتكار كثير من الأنظمة السياسية العربية معايير الانتماء ، ما يساهم في تهميش فئات وجهات عدة في المجتمع [16]، فعندما قامت الدولة العربية لتنهض بمسئولياتها فإنها قد عجزت عن تبنى مشروعات وطنية يمكن من خلالها أن تُذوب الاختلافات بين هذه المكونات المتعددة، ليس هذا فحسب بل تبنت الأنظمة المتعاقبة سياسات تمييزية ضد الجماعات والطوائف الأضعف وحرمتها من نصيب عادل من الثروة والسلطة، وهو ما أدى إلى الحديث بعد ذلك عن ظاهرة التهميش ونتج عنه ما يسمى بعلاقة المركز والهامش، ومن ثم لم تجد هذه الجماعات ملجأ سوى العودة إلى الولاءات الأولية الضيقة والانتماءات الجهوية وذلك بالخصم من رصيد الدولة الوطنية، فقد عرفت ليبيا ولا تزال تشهد الكثير من الصراعات القبلية والجهوية، ولا يزال السودان يعاني صراعاته العرقية – والذي يبدو أن المد الثوري قد لحقه – أما الصراع في سوريا واليمن فتجلياته الطائفية واضحة، ويعيش لبنان على واقع

توازنات طائفية هشة، بالإضافة لعديد من البلدان العربية التي تعاني نفس المشكلات وإن بدرجات متفاوتة، وهو الأمر الذي يضع الأنظمة الحاكمة في حالة دقيقة من التوازن المجتمعي الذي يبدو أنها حافظت عليها لفترة من الزمن عبر إستراتيجية الصهر والإنكار، والتي لم تعد مقبولة لدى غالبية تلك الشعوب.

بذلك الدولة التسلطية في العالم العربي ساهمت في عملية إحياء الطوائف الأمر الذي إلى تسييس الطوائف و تفجيرها داخل المجتمع، كما عمل بعضها على استعمال الإثنيات في المؤسسة العسكرية لضمان استمرار ولائها، ما جعلنا نواجه خللا بنيويا عميقا لأن الدولة الناشئة في المجتمعات العربية الحديثة لم تتم من وعي التحولات الحاصلة في المجتمع، حيث لم تتشبع المجتمعات العربية بقيم الحداثة والتحديث بما يفضي إلى ترسيخ قواعد المجتمعات الحديثة، بمعنى القواعد التي تهيئ القوانين المساعدة في عملية تنظيم المجتمع في مؤسسات وتنظيمات مدنية لإشراك مكوناته المختلفة في بناء التحولات المساعدة على عملية إعادة بنائه، سواء في مستوى مجاله الجغرافي أو في مستوى قطاعاته في الإنتاج والعمل[17].

قد يكون من الصعب تحديد مآل ومستقبل دول الربيع العربي وحتى دول الجوار والتي لم تشهد تغييرا ثوريا، غير أن الأكيد فيها أن القوى التقليدية في كلاهما قد أخذت زمام المبادرة حتى من دون مشروع سياسي مناسب للمرحلة التاريخية، وهو ما زاد من الانقسام والصراع السياسي في حالة الدول التي لم تشهد الثورة بل وأعادت إنتاج نفسها من خلال دعاوي الإصلاح، وساهم في انتكاس تجربة التحول السياسي في دول الربيع، وذلك بعد أن تدخلت الدولة العميقة والتي سعت منذ اليوم الأول لهندسة المرحلة الانتقالية وتهيئة مشهد الانقلاب (نموذج الحالتين المصرية واليمنية)، بينما انتهى المسار بانتكاسة حقيقية كما في سوريا وليبيا نتيجة تضافر عدد من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية [18]، أهمها عدم نضج الثقافة السياسية الجماهيرية، فالثورة الفرنسية مثلا في نهاية عصر التنوير لم تكن إلا انعكاسا لصعود تيار عقلي مُهيئاً فرنسا لتغيير سياسي جاء مسبوق بثورة علمية ثقافية على يد فلاسفة كبار كمونتسكيو وروسو وفولتير، إلا أن طول الاستبداد في الحالة العربية ولد حالة من التخلف الفكري لدى غالبية أبناء الوطن العربي والتي حملت شعار إسقاط النظام ما لبثت أن دخلت مرحلة الارتباك والانتظار، بالإضافة لعامل غياب القيادة ومشروع للثورة فتعددت الأجندات الفئوية والمشاريع الحزبية (علمانيون، إسلاميون...)، وأخيرا عامل أو دور المؤسسة العسكرية التدخلي في العملية السياسية إلى جانب السلطة السياسية في ظل تقاطع المصالح، فظلت المؤسسة تحكم مباشرة أو بطريقة غير مباشرة بتقديم رئيس مدني يقود البلاد تحت مراقبته، وعليه كان دور الجيش حاسما في نجاح الثورة

من فشلها، وكذا في دعم إصلاحات حقيقة من عدمها، فحياده في الثورة التونسية مثلا كان سببا في نجاحها، أما انقسامه على نفسه في اليمن فقد أدخل البلاد في حرب أهلية جعلت منها دولة فاشلة تماما كما هو الحال في ليبيا، وفي سوريا ظل متماسكا بجانب السلطة الحاكمة وعليه أدخل البلاد في عملية تدمير داخلية، وفي مصر استغل الجيش حالة الاستقطاب بين فرقاء الميدان وغضب الجماهير لتنفيذ عملية انقلابية مخططة بدقة ليتحقق السيناريو الأسوأ وهو عودة الدولة العميقة من خلال الحكم العسكري .[19]

للدولة العميقة إذن وسائلها في اغتيال الثورات وحتى المطالب الإصلاحية الحقيقية، وأهمها: كسر الإرادة بالقمع والبطش، تشويه صورة المطالبين أو الثوار، تزييف الوعي الشعبي، سياسة الإغواء والإغراء، توجيه الجهود الإصلاحية أو الثورية إلى حواشي وهوامش النظام، التضحية ببعض أجنحة النظام، تقديم بدائل مزيفة من شأنها تحويل المحاولات الجماهيرية للتغيير إلى حركة مطالبة دون مغالبة[20].

ثالثا: مستقبل الدولة الوطنية

يبرز الواقع العربي ملامح عودة الدولة أو تغلُّب قوة الكيانات المركزية في غالبية الدول العربية، حتى التي كانت تعاني انقسامات شديدة وذلك مع بروز موانع للتقسيم السياسي، وإن كانت تلك العودة تحتوي موانع لاكتمال التوحد وعودة الدولة الوطنية.

فالسياق الداخلي والإقليمي وكذا الدولي يقبع خلف بقاء الوضع الراهن واستمراره في سوريا والعراق وليبيا واليمن، بحيث لا تسمح تلك السياقات باستجماع الطاقة لإعادة الدولة بمكوناتها السابقة ومفهومها التقليدي ولا حتى بمفاهيم جديدة، على الرغم مما يطرحه ذلك الواقع من أعباء ومشكلات، فعلى الرغم من توافر كل أسباب الانقسام والتجزئة إلاّ أن الحسابات المتبادلة وتوازنات القوى والتحالفات المعقدة مع كل تغيير في موازين القوى حالت دون إقرار بالتقسيم أو بالوحدة [21].

أما بخصوص باقي الأنظمة العربية فتظهر بذلك الخطاب السياسي الإصلاحي الجديد الذي تبنته والذي يهدف لتركيب أفق جديد من التحديث السياسي، بحيث يلاحظ من مجمل تلك الإصلاحات أنها تحاول إعادة بناء مفاهيم الدستور والمواطنة والمؤسسات والشفافية والحكامة في محتوى الخطابات السائدة في مشروعات الإصلاح، سواء كان في المؤسسات السياسية كالأحزاب والتنظيمات المدنية أو في خطابات الفاعلين السياسيين.

يبدو أن الهدف واحد في البلدان العربية المختلفة وهو المنازلة ومغالبة الأنظمة العربية لمنافسيها المحتملين " في مرحلة انتقالية " تعيشها في زمن الثورات، زمن اللاحرب واللاسلم، تحاول فيها تلك الدول الإمساك بالملامح المميزة لتلك الفترة الفاصلة وبتداعياتها، وهو ما يدل على الارتباك الذي تعيشه تلك الأنظمة بفعل الهزة القوية للحدث الثوري، رغم أنه يدل أيضا على قدرة تلك الأنظمة التسلطية العربية على اختراق الطفرات وبناء صور من الاستمرارية، وتزداد هذه المسألة وضوحا بحكم خصوصيات المجتمعات العربية وقدرة بعضها على بناء حواجز جديدة تمنحها فرصا أخرى للاستمرارية في ضوء شروط وملابسات سياسية من الصعوبة بمكان التنبؤ بطبيعتها ومآلها.

فقد برزت إشكالية تجديد التسلطية بعد سنوات قليلة من اندلا ع الثورات والانتفاضات، وارتفاع سقف الآمال بأن تقوم النخب الحاكمة العربية بتغييرات سلمية نحو إقامة دول ونظم سياسية ،خاضعة للدستور وإعلاء مبدأ حكم القانون ، غير أنه فسرعان ما تراجعت هذه الآمال وقامت النخب التسلطية بالعودة من جديد وتحديث أشكال حكمها مع الحفاظ على جوهرها ، فرغم الانتخابات التشريعية والجهوية التي شهدها عام 2015 في كل من مصر والمغرب والسعودية والإمارات ، إلا أنها كانت انتخابات بلا ديمقراطية، حيث تم وضعها بطريقة عززت فرص السلطة والموالين لها أو على الأقل قلصت فرص المعارضة.

وقد عزز من هذا الطابع التسلطي هشاشة الحياة الحزبية وتشرذم المعارضة السياسية، وهو ما ظهر بجلاء في انخفاض نسبة تمثيلها داخل البرلمانات وعدم إمكانها طرح نفسها كبديل سياسي ، واستمرار مشكلاتها الداخلية سواء على مستو ى إطارها الفكري أو هياكلها التنظيمية أو قواعدها الجماهيرية، وترافق ذلك كله مع تنامي أدوار الجيوش العربية التي زاد انخراطها في أنشطة مكافحة الإرهاب وتوسع دورها الاقتصادي، ما أدى إلى شعور النخب المدنية بعدم المشاركة في الحياة السياسية، لتصبح الساحة السياسية بيئة تعزز دور سياسات الشارع وتحولها كبديل شرعي لإيصال المطالب الشعبية إلى السلطات الحاكمة ، كما شهدت حالة ما بعد الثورة سياسة الإقصاء السياسي ، فرغم الإعلان عن المشروع الديمقراطي والسعي للمشاركة لمختلف القوى السياسية والمكونات الاجتماعية إلا أن الدول العربية تشهد أشكال متنوعة من الإقصاء السياسي والاجتماعي [22]، وبذلك يكون التحدي الأساسي الذي تواجهه دول الربيع العربي في المرحلة الانتقالية هو تحويل الإصلاحات السياسية التي أقرتها الدساتير إلى مدخلات حقيقية لتطوير العمل

الديمقراطي والحقوقي وإدارة التنوع المجتمعي، خاصة أن غالبية الدول العربية شهدت قبل الثورة عدة إصلاحات سياسة ودساتير قننت العديد من الحقوق والحريات لكنها لم تدخل حيز الممارسة الواقعية، إضافة إلى أزمة الثقة بين الحاكم والمحكومين ما يفسر استمرار الاضطرابات والفوضى وعدم الاستقرار في بعض دول الربيع العربي كليبيا واليمن، وبالتالي تعثر المرحلة الانتقالية بفعل عودة التسلطية ما أدى ارتباك الخطوات المتخذة وسيطرة الصراعات السياسية والطائفية أو المسلحة في مرحلة ما بعد الثورة.

إن تعثر عملية إعادة بناء الدولة العربية، وما رافقها من اختلالات على جميع الأصعدة، كانت نتيجتها التسلط وتدهور العلاقة بين الحاكم والمحكومين، فكانت علاقة أساسها عدم الثقة المتبادلة، فالدولة العربية بسبب الوهن التاريخي المزمن الذي لازمها في صيرورة التكوين والميلاد كانت ومازالت تشكو خللا مزمنا في علاقتها بالقوى الوطنية المحلية، ثم بالجوار العربي الأوسع وفي محاولة منها للتغلب على أزمة الشرعية تلجأ الدولة العربية إلى الإسراف في استخدام العنف والمبالغة في استعراض القوة إلى الحد الذي تتماهى فيه إدارة السياسي في إدارة العنف ، فكل نظام عربي بدون استثناء يعمل على احتكار السلطة والقوة، وكل ذلك كثيرا ما يمارس بإسم العنف الرسمي لكبح جماح القوى المناوئة لها، وبالتالي لا تحقق إلا استقرار سلطويا ظاهرا يخفي غليانا كامنا والسبب هو أن هذا الاستقرار لم يكن نتيجة لسعي النظام لتدعيم شرعيته وزيادة فاعليته، وإنما نتيجة لضرب قوى التغيير[23].

فالمتتبع لمسارات الإصلاح السياسي العربي قد يعتقد بأوان زمن المراجعات الكبرى في التفكير السياسي العربي والتي يمكن أن تفسح المجال لتأسيس قواعد جديدة في التفكير السياسي العربي، قواعد يمكن أن تسهم في بناء أنظمة في السياسة وفي الفكر تكون قادرة على بناء أسس تحول دون العودة إلى الأساليب الاستبدادية في الحكم ومقوماتها، كما يظهر ذلك أيضا في صيغ الإصلاحات التي واكبت موجات الإضرابات السياسية والمد الثوري العربي، بحيث تخلل هذه الإصلاحات استمرارية مظاهر الأنظمة الاستبدادية سواء في دول الربيع العربي والتي تريد التأسيس لمرحلة انتقالية أو دول الجوار المتخوفة، الإقصاء ومصادرة الحقوق والتمكين للثقافة السياسية السائدة المغلقة والمطلقة، بل ويتجلى المأزق السياسي في قلب الجدل الدستوري في كثير من تلك الأنظمة من قبيل قضايا الدين والدولة و الدولة المدنية، الدولة المدنية والهوية، إشكالية مسألة الحريات والحقوق الفردية، مرجعيات الدستور بين دعاة الكونية ومنافحي الخصوصية، وهو ما يعني

عدم الرغبة في تجاوز الأوضاع القائمة من خلال دساتير حرصت على تقديم تسويات وترضيات جماعية بإنتاج نصوص مرحلية تعبر عن مجرد تطلعات وشعارات أملتها خصوصية المرحلة وسماتها العامة المتمثلة في التوتر والتناقض.[24]

فقد كشفت الثورات العربية عن هشاشة النموذج السياسي للدولة الوطنية العربية، لا من حيث ضعف قاعدتها الاندماجية وحسب ولكن أيضا من حيث الهندسة السياسية للدولة، التي بلورتها النخب الوطنية التي قادت عملية التحديث والبناء السياسي، فهذه النخب لم تطرح السؤال الجوهري الذي طرحه فلاسفة الحداثة الأوروبية وهو"كيف يمكن صناعة حالة اجتماعية آمنة ومستقرة من وضع أصلي تحكمه الإرادات الفردية الحرة، بحيث يتم الجمع بين حرية الإنسان واندماجه الإرادي في نسق سياسي مشترك؟ " إذ لم تدرك النخب أن العلاقة القائمة في نموذج الدولة الوطنية بين المواطنة والهوية الثقافية ليست بديهية ولا عضوية، وإنما هي عمق ورهان العقل السياسي الحديث[25].

لقد كانت عمليات التحديث السياسي عبارة عن معالجات تجزيئية، وذلك بعزل القضايا الجزئية عن مرجعياتها الفكرية الجامعة، الأمر الذي جعل من تلك العمليات مجرد جملة من المواقف الترقيعية المعزولة والمفتقرة إلى الأصول النظرية المساعدة في إمكان ترسيخ مشروع الحداثة السياسية في شموليتها وفي قواعدها الأساس، بالقدر الذي يُعبّر عن تحديث مشلول وإصلاح يفتقر لرؤية إستراتيجية، الأمر الذي وضع تلك الأنظمة ولا يزال في نفس المأزق السياسي الذي يكشف عن أشكال من خلل صنع كثيرا من المفارقات في الخطاب والفعل السياسيين [26]

أما فيما يخص أسلوب ممارسة السلطة، فقد أعادت النخب العربية إنتاج أنماط جديدة أو تحديث أساليب تقليدية لم تفلح في ردع الآخر المنافس على السلطة كالترهيب السياسي من قبيل العنف الرمزي المعتمد على الجانب الأدبي والسلوكي الذهني في الردع قوامه إثارة مخاوف الناس ضد كل من يرى في نفسه بديلا للنظام القائم، أو بالقمع الذي يدعو إلى الخنوع والخضوع ومن ثم التسليم بالأمر الواقع حتى أضحت الأجهزة الأمنية مساعدا في تثبيت دعائم الحكم، وقد تم تحديث الآلية للحد الذي يجعل من التنظيم الحاكم تنظيم أمني، بل ونقل آليات الأمن والقمع إلى بعض مؤسسات المجتمع المدني والتي تدور في فلكها.

خاتمة:

إن عملية النمو والتطور التاريخي للسلطة والدولة في المجتمعات العربية لا يسهل فيها الفصل بين ما للسلطة وما للدولة، فالسلطة هي التي تبني الدولة ومؤسساتها وأجهزتها، إن السلطة هي حاضنة الدولة وليس العكس، أي كما يجب أن يكون، وعليه كان كيان الدولة العربية لا يحتمل التعددية الديمقراطية التي قد تنشأ عن أي محاولة جادة لعمليات إصلاحية، ما استدعى عودة تلك الأنظمة باللجوء إلى إعادة أنشاء تسلطية جديدة من خضم تلك العمليات.

ومن أبرز المشاهد في الواقع العربي الراهن إذن توافر ملامح على عودة الدولة أو تغلب الكيان المركزي وبقاء الوضع الراهن واستمراره على الرغم مما يطرحه من مشكلات، فعمليات الإصلاح فرضت معدلات ناجمة عن توازنات قوى داخلية مكنت الأنظمة من البقاء والاستمرار ولو في أشكال جديدة من التسلط تعكس حالة الاستقرار الاضطراري الذي تنشده تلك الأنظمة من مبادراتها الإصلاحية، وسط تحديات الأزمات الأمنية الراهنة.

وعلى ذلك يمكن استخلاص عدة نتائج للتجربة الإصلاحية العربية، أهمها:

- استطاعت النخب القديمة تقديم نفسها في صيغ جديدة من خلال قدرتها على شخصنة النظام وإيديولوجيته.
- أولوية حفظ الأمن والاستقرار كانت أحد أسباب الانتكاسة الديمقراطية.
- العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كانت إحدى أهم عوامل تجدر التسلط في الواقع السياسي العربي.

قائمة المراجع:

[1] – ثامر مطلق عياصرة،" العوامل الرئيسية وراء اندلا ع الاحتجاجات والثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي"، **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 43، العدد4، 2016.

[2] – هناك فرق بين النظام الشمولي الذي يسعى للقضاء على كل مظاهر الاختلاف والتعددية استنادا إلى تصور إيديولوجي أساسه وحدة المجتمع على كل المستويات برقابة شاملة، وبين النظام التسلطي والذي لا تتوافر فيه معايير الديمقراطية مع شخصنة السلطة.

[3] – لطفي طرشونة، " منظومة الحكم التسلطي والانحراف الاستبدادي" في:" الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية"، **سلسلة ملفات**، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ماي 2011).

[4] – عبد الإله بلقزيز، الربيع العربي إلى أين: أفق جديد للتغيير الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية: عمان، 2012.

[5] – انظر في : محمد رفعت عبد الوهاب، **الأنظمة السياسية** ، (منشورات الحلبي الحقوقية : بيروت ،2005).

[6] – عبد الغني بسيوني عبد الله ،**النظم السياسة**،(دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية ،2006)، ص205.

[7] – جهاد عودة، **الثورات العربية وأثرها على طبيعة التغير الدولي : بناء الإشكالية**، (القاهرة، 2013).

[8] – يوسف أحمد ونيفين مسعد، **حال الأمة العربية 2017–2018**، (مركز دراسات الوحدة العربية : بيروت، 2018).

[9] – شاهر إسماعيل الشاهر،" الكلِبتوقراطية وتجلياتها: قراءة في أنواع الدول غير الديمقراطية وممارستها للسلطة"،(مركز الديمقراطي العربي، 25 مارس 2018)، عبر الرابط :

https://democraticac.de/?p=44878

[10] – خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**، (مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت ، 1996).

[11] – ذلك ما يسميه ميكيافيلي " فن الكفاح " باعتباره التقنية الأساسية للسلطة، وذلك يعني عدم الاكتفاء بالعنف المادي وحده، إذ يتعين ابتكار تقنيات أخرى من قبيل المناورة، التلاعب، استعمال الجماهير، التعتيم، الإغراء...

[12] – أحمد يوسف أحمد وآخرون، مرجع سابق.

[13] – علي الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغير**، (مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2000).

[14] – جون آر برادلي، **الثورات العربية والتغيير الدولي: ما بعد الربيع العربي كيف اختطف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط**، تر: شيماء عبد الحكيم طه، ط 1،(كلمات عربية للترجمة والنشر: القاهرة، 2013).

[15] – لطفي طرشونة، مرجع سابق.

[16] – كمال عبد اللطيف، **العرب في زمن المراجعات الكبرى: محاولات في تعقل تحولات الراهن العربي**، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: قطر ، 2016).

[17] – المرجع نفسه.

[18] – منتصر وآخرون، **خمسة أعوام على الربيع العربي: إنجازاته وإخفاقاته ومستقبله**،(مركز الجزيرة للدراسات، جانفي 2016).

[19] – أحمد بودراع، "فشل ثورات الربيع العربي: محاولة للفهم"، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد11، أكتوبر 2017.

[20] – وفاء لطفي، " الثورة والربيع العربي: إطلالة نظرية"، عبر الرابط:

www.softwarelabs.com

[21] – أحمد يوسف أحمد وآخرون، مرجع سابق.

[22] – طه محمد والي، "أزمة التحول نحو الديمقراطية في دول الربيع العربي: دراسة مقارنة"، **مجلة آفاق علمية**، عدد 01 ، ابريل 2018.

[23] – رفيق أيت تكنتا، إشكالية تحديث الدولة في المشرق العربي – قراءة في الأدبيات النظرية، 16 ديسمبر 2014، عبر الرابط:

http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=446143&r=0

[24] – كمال عبد اللطيف، مرجع سابق.

[25] – السيد ولد أباه، "هل هي نهاية الدولة الوطنية العربية؟"،01 سبتمبر 2013، عبر الرابط:
https://www.alawan.org

[26] – وليد سالم محمد، " النظام الفردي الأوتوقراطي : دراسة نظرية للسلطة المطلقة"، **مجلة أبحاث**، المجلد 11، العدد 2.